العدد (1846) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تمـوز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مبالغ لاستيراد مادة لتحسين "البانزين" تحولت الى سموم

مـــواطـــنـــون يـــتـــزودون بـــالـــوقـــود

بعد صفقات الاسلحة الوهمية والتي هدرت فيها مبالغ ضخمة وحصل العراق مقابلها على خردة بدلا من اسلحة ومعدات حديثة، ومن بعدها صفقات استيراد سكر غير صالح للاستخدام البشري والحنطة الفاسدة من خارج البلاد والتي كشفت عن اختلاسات بملايين الدولارات التي كانت مخصصة لشراء الحبوب والمواد الغذائية من الخارج قام بها عدد من موظفي وزارة التجارة ومجلس تجارة الحبوب وأدت الى اعتقال عدد من المسؤولين في الوزارة، وقبلها كانت كميات الشاي الذي يحتوي على برادة الحديد والادوية المغشوشة وعقود الكهرباء التي صارت سرابا، جاءت قضية الوقود المغشوش التي فجرتها صحيفة الغارديان البريطانية التي اشارت الى تلقي مسؤولين كبار في وزارة النفط رشاوى لتسهيل ادخال البنزين المخلوط بالرصاص، الذي يسبب أمراضا خطرة للاطفال، وقد تبين انه لا يتفق مع المواصفات المطلوبة وانه محمل بمادة الرصاص التي سببت ومازالت تتسبب بالاصابة بمرض السرطان.

وائـل نعمـة

تصوير / مهدي الخالدي

> **الغارديان:**
> **شركة دفعت مبلغ ثلاثة عشر الف دولار لمسؤول في قمة وزارة النفط لقضاء شهر عسل في تايلاند**

ضياع ملايين الدولارات

وأكدت الصحيفة ان المبالغ التي تم تخصيصها لاستيراد البانزين المحسن تحولت الى استيراد البانزين المملوء بالرصاص وان فروقات المبالغ تصل الى ملايين الدولارات التي ذهبت الى جيوب بعض المسؤولين في الوزارة.وكشفت الصحيفة ان مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة النفط العراقية تلقوا ملايين الدولارات كرشاوى كي يغضوا النظر عن ادخال اطنان من الرصاص بهدف خلطه بمادة البنزين. وهذا السائل الزيتي العديم اللون سام جدا بحيث ان العمال اصابهم الجنون وتوفوا في المحاولة الاولى لتصنيعه تجاريا في مصفاة بيوي في نيوجيرسي عام ١٩٢٤، وفي حينها اطلقت عليه الصحف الاميركية اسم "الغاز المعتوه". وبعد تلك الفضيحة اصبح من المحتم ارتداء ملابس مطاطية بطبقتين ونظارات واقية عند تصنيع هذه المادة.

(TEL) هي المادة الاولى في البنزين المحتوي على الرصاص وهي مركب معادن ثقيلة يساعد في تحسين أداء المحرك، تم الترويج له من قبل صناعة النفط لمدة ٥٠ عاما، لحين بروز ادلة على الحاقه ضررا بالجهاز العصبي في مرحلة الطفولة وفي نهاية المطاف تم منعه في أوروبا والولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٠٠.

ارتفاع مبيعات الشركة المصدرة

وكشفت تقارير بريطانية عن ان تصدير هذه المواد السامة من بريطانيا الى العراق كان عبر دفع رشاوى الى مسؤولين عراقيين لتمرير الصفقة التي تقدر قيمتها بملايين الجنيهات وعلى مدى عدة سنوات، وأوضحت التقارير إن "بول جيننغز" الذي كان حتى العام الماضي رئيس شركة اوكتل للصناعات الكيمياوية في "ليفربول" وسلفه "دنيس كريسون" صدرا أطنانا من رابع اثيل الرصاص الى العراق برغم انه مادة ممنوع استخدامها في سيارات الدول الغربية لارتباطها بأضرار في الدماغ عند الاطفال. ويُعتقد ان العراق هو البلد الوحيدة الذي ما زال يستخدم الرصاص في بنزين السيارات. واعترفت الشركة التي غيرت اسمها الى "اينوسبك"، بأن المدراء في سياسة متعمدة لزيادة الارباح، دفعوا ملايين الدولارات من الرشاوى الى مسؤولين في العراق واندونيسيا للاستمرار في استخدام رابع اثيل الرصاص رغم مخاطره الصحية. وتبين حسابات الشركة انها قد حققت بين عامي ١٩٩٨ الى ٢٠٠٩ عائدا مقداره ١,٨ مليار دولار من تصديرها لمادة اثيل الرصاص لمجموعة من الدول النامية وبربح بلغ مجموعه اكثر من ستمئة مليون دولار اميركي، وحصل المدير التنفيذي كيرسون الذي ادار "المرحلة النهائية" على اربعة ملايين دولار كتعويض انهاء خدمات بعد تنحيه في نيسان ٢٠٠٥. وقال لصحيفة الغارديان ان مغادرته الشركة كان ضمن اتفاق ولاعلاقة لها بالادعاءات حول الرشى وان الشركة لم تدفع كل مستحقاته. وهو يصر على انه لايعرف شيئا عن الرشى. وقال "انا في كل الاحوال لم اغض الطرف عن شيء. وفي الحقيقة فانني في كل مناسبة حاولت تحسين سجل امتثال الشركة للتعليمات". اما بول جيننكز خليفة كيرسون في منصبه كمدير تنفيذي، والذي كان امين صندوق لجمعية الصناعات الكيمياوية البريطانية، فهو نفسه قال في اذار (مارس) عام ٢٠٠٩ "انه لايستطيع ان يطور العمل". وجننكيز ايضا مر بست سنوات دسمة من الدخل العالي وحصص الاسهم اثناء "المرحلة النهائية" ووصلت صفقة انهاء خدماته الى ١,٨ مليون دولار، اي انه جمع اكثر من ٣١ مليون دولار. وبين قائمة الصفقات المريبة ذات الكلفة العالية كانت صفقة بيع الفي طن من مادة اثيل الرصاص TEL للعراق بكلفة تقارب العشرين مليون دولار. وقيل ان التسعيرة كانت بزيادة تبلغ ٣٧٪ من السعر الحقيقي. والبائع كان شركة سويسرية غامضة اسمها الكور. وثبت ان الكور هي جزء من شركة اوكتيل. وكان يجب شحن البراميل، التي تحتوي على مادة كيمياوية معقدة سامة، الى صدام من مصنع اوكتيل البريطاني الواقع في ميناء (إليسمير).

> **مثال الالوسي:**
> **ارتباط عدد من المسؤولين مع شركات خارج العراق تقوم بتوريد هذه الصفقات مقابل عمولات عالية**

اتهامات لمسؤولين عراقيين

و أشارت الصحيفة الى ان وكيل الشركة اللبناني أسامة نعمان سلم الى الولايات المتحدة حيث وافق على الاعتراف بذنبه والتعاون مع الادعاء العام الاميركي. وطبقا لوثائق المحكمة في لندن فان شركة اوكتيل كانت تقدم الرشى في كل مناسبة، وكانت عبارة عن ظروف بنية اللون فيها الف جنيه استرليني "مصروف جيب" تنزلق الى جيوب مختلف المسؤولين الذين يزورون لندن. وحتى ان الشركة حسبما يُفهم قد وافقت على دفع مبلغ ثلاثة عشر الف دولار لمسؤول في قمة وزارة النفط العراقية لقضاء شهر عسل في تايلاند عام ٢٠٠٦. وقد عرفت الوثائق هذا المسؤول بأنه وكيل وزير النفط عدنان الشماع الذي انكر ساخطا في مقابلة ان يكون قد تلقى اموالا او ان كان زار تايلند حقا.

وقال وكيل وزارة النفط العراقية عدنان الشماع لصحيفة الغارديان ان الوزارة ستحقق في هذه الاتهامات ولكنه نفى بشدة الدعاوى القضائية القائلة انه نفسه أمضى اجازة مجانية في تايلاند. وقال انه لم يزر تايلاند في حياته وان وسيطا ألقى القبض عليه في الولايات المتحدة ربما تسلم الرشوة المفترضة. وكانت شركة اوكتل قررت قبل عشر سنوات ان تبقى الشركة الوحيدة التي تنتج رابع اثيل الرصاص للسيارات بعد منعه في الولايات المتحدة واوروبا. واستخدمت ارباحها الكبيرة من بلدان خارج اوروبا والولايات المتحدة لتنويع منتجاتها وتنفيذ التزامات مالية. وفي العراق دفعت رشاوى في عام ٢٠٠٧ لاجهاض اختبارات ميدانية على مركب كيمياوي بديل عن الرصاص في حين وظفت الأموال في اندونيسيا في حملة "للدفاع عن الرصاص" في البنزين ورشوة سياسيين محليين. واسفرت هذه الرشى عن تأخير منع رابع اثيل الرصاص خمس سنوات.

> **وزارة النفط:**
> **الاتهامات اخذت منحى مبالغا فيه والكثير من دول العالم تستخدم هذه المادة لتحسين "البانزين"**

قضية سياسية

ومن جانبها اكدت وزارة النفط انها ستحقق في هذه القضية. وقال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد في تصريح لـ (مدى) " ان الاتهامات اخذت منحى مبالغا فيه مبينا ان الكثير من دول العالم تستخدم هذه المادة لتحسين (البانزين). وان وزارة النفط " اطلعت على التقرير الذي نشرته الغارديان بشان تعاقد الوزارة مع شركة اوكتل لتجهيزها بمادة البانزين خلال السنوات الماضية". واضاف ان "الوزارة ستحقق لمعرفة ملابسات الموضوع وعندها ستعلن كل ما يتعلق بالقضية في حال كانت المعلومات المنشورة صحيحة". وأكد أن الشماع نفى في نفس الصحيفة الانكليزية علاقته بهذا الموضوع.

وبشأن نوعية البنزين التي يستوردها العراق واحتوائها على مادة الرصاص، قال المتحدث باسم وزارة النفط ان "العراق يستورد البنزين منذ سنوات من دول عديدة وجميع الانواع المستوردة تتفاوت فيها نسب الرصاص لان المادة المذكورة موجودة اصلا في البانزين بنسبة (٠,١) غرام للتر الواحد لكن بعض الدول المتطورة تعمل على تقليل نسب الرصاص في الوقود لكونه يسبب التلوث للبيئة والضرر للانسان"، وأشار الى أن بعد سنتين سينتهي العراق من استخدام هذه المادة من خلال انشاء مصافي بمواصفات عالية، ولم يستبعد جهاد ان تكون للقضية "ابعاد سياسية تقف خلفها جهات واطراف بهدف الحاق الضرر بوزير النفط لاسيما وان البلاد تشهد تنافسا سياسيا واضحا بعد الانتخابات التشريعية الاخيرة". واوضحت الصحيفة أن مسؤولين في شركة اوكتيل صدروا أطنانا من رابع ايثيل الرصاص إلى العراق وهي مادة محظورة دوليا ولم تعد تستخدم في وقود السيارات في الدول الغربية.

فيما اوضح كريم الحطاب مدير المنتجات النفطية في بغداد: أن القياسات العالمية للبانزين يجب ان تكون فيها درجة الاتقاد (٩٠ اوكتان) بينما المنتج والمستورد والذي يوزع في محطات التعبئة نسبته(٨٠ – ٨٤ اوكتان)، وهذه النسبة تعني ان البانزين غير نقي وفيه كمية من الرصاص. ويضيف: أن المشكلة في المصافي المحلية والتي تنتج (بانزين) غير نقي ومخلوطا بأنواع اخرى مستوردة لان المنتج المحلي غير كاف، فالبانزين الذي يأتي من الجنوب عبر ميناء الزبير مرورا بمحافظات الجنوب وصولا الى مستودعات الكرخ هو افضل نوعا من المحلي، ويأتي من ايطاليا وفرنسا وهولندا وغيرها من الدول حسب اتفاقيات الاستيراد.

> **بلقيس كولي:**
> **الوقود السئ يضيف سببا اخر لارتفاع نسبة الاصابات بالامراض الخطيرة**

اجراءات احترازية

من جانبها ترى وزيرة البيئة نرمين عثمان في تصريح سابق "أن موضوع الوقود السام ليس جديدا في العراق، و أثارت قضية المحروقات السامة أكثر من مرة لما تسببه من أمراض، لافتة إلى أن المواطن العراقي يفضل شراء البنزين العادي الذي يحوي كميات كبيرة من مادة رابع اثيل الرصاص،على البنزين المحسن وذلك بسبب سعره وسرعة احتراقه، عثمان أوضحت أن وزارتها اتخذت عدة إجراءات احترازية للتقليل من تأثير الانبعاثات السامة للمشتقات النفطية مشيرة إلى وجود خطة في وزارة النفط تهدف للتخلص من المحروقات غير الصديقة للبيئة تدريجيا إلى عام ٢٠١٥.في الوقت الذي تأمل الوزارة أن يتخلص العراق تدريجياً من المحروقات السامة ضمن خطة تستمر إلى عام ٢٠١٥.

الصفقات المشبوهة

ويعتقد "مثال الالوسي "ان الحكومة تحاول اشغال المواطن في قضايا اخرى وابعاد انظاره عن مأزق تشكيل الحكومة والتستر على ملفات الفساد، وللتغطية على فشل الحكومة في توفير الخدمات الاساسية. ويضيف " ان الوقود الذي يستورده العراق هو اسوأ انواع الوقود وهو يسبب التلوث البيئي ويضر بالصحة"، ويشير الى ان المسؤولين في وزارة النفط والمفتشين لايعطون تقارير صحيحة ونزيهة حول جودة الوقود لاسباب تتعلق بسيطرة بعض الاحزاب والشخصيات على استيراد انواع معينة من الوقود. ويؤكد الالوسي ان الصفقات المشبوهة المتكررة تارة في وزارة التجارة وتارة اخرى في الكهرباء تدل على ارتباط عدد من المسؤولين مع شركات خارج العراق تقوم بتوريد هذه الصفقات مقابل عمولات عالية.

فيما قالت "بلقيس كولي" من التيار الصدري" منذ تشكيل الحكومة ونحن نسمع عن الكثير من الصفقات المشبوهة والمريبة التي يفتضح امرها فيما بعد في هذه الوزارة او تلك". "كولي" ترى ان الفساد الاداري والمالي يبدو واضحا في تلك الصفقات بل تعتبره المحرك الرئيسي لابرام صفقات مشبوهة تضيع من خلالها الاموال العامة، وتشبه "كولي" الفساد قائلة " انه اشبه بالسرطان الذي ينتشر بسرعة في الجسد العراقي بين مؤسساته ووزاراته ويبدو من الصعوبة السيطرة عليه". المواطن من جانبه اصبح مدركاً تماما فشل الوزارات وخصوصا الخدمية في توفير الاحتياجات الضرورية له حيث تعلق "كولي" قائلة "كانت الضجة الكبيرة حول شحة التيار الكهربائي وخروج عشرات الالاف من المواطنين المستائين من سوء التيار الكهربائي ولكن ماالنتيجة النهائية؟ الكهرباء لاتزال على حالها والتجهيز الى المواطن يقل عن الاربع ساعات يوميا!".

ومن ناحية اخرى تؤكد "كولي" ان انتشار الامراض السرطانية والتشوهات الخلقية لدى المواليد الجدد يعود سببه الى السموم المنتشرة في الجو، وان الوقود السيء الذي يخرج من عوادم السيارات يضيف سببا اخر لارتفاع نسبة الاصابات بالامراض الخطيرة "، حيث تشير "كولي الى " ان البصرة والمدن الجنوبية تسجل اعلى حالات الاصابة بالامراض السرطانية في العراق،ويعود على حسب تقدير المتحدثه الى سوء الخدمات وخصوصا الصحية والتي تتمنى من الوزارة ان تنفق المليارات التي تأخذها كميزانية لتوفير العلاجات وحماية صحة المواطن.

كما تنوه "كولي" الى ان الصفقات المشبوهة اصبحت اشبه بممارسة يومية يقوم بها بعض الجهات والمسؤولين في الوزارات، وحالات الاختلاسات وضياع الاموال العامة تزداد يوما بعد يوم وان ماتنشره هيئة النزاهة من ارقام مخيفة تدلل بشكل لايقبل الشك على ان الفساد الاداري في اعلى مراحله، كما تطالب "كولي" كل الوزارات بأن تكشف عن الاموال التي لديها من الميزانية المخصصة وكم انفقت وعلى ماذا واين المشاريع التي قامت بالعمل عليها لان معظم الوزارات لم تقدم اي معلومة عن مايدور في داخلها،على حد قول المتحدثة.

فشل إدارة الوزارة

وفي هذا الشأن تحدث المحلل السياسي "ابراهيم الصميدعي" واصفا ان القضية ليست صفقات مريبة او غير قانونية بقدر تعلقها بفشل ادارة وزارة النفط وان القائمين عليها غير كفوئين وبشهادة عدد من خبراء النفط، "الصميدعي" يشير الى ان منذ بداية تشكيل الحكومة قام مجلس الوزراء بحل لجنة الطاقة والتي تتكون من عدد من الوزارات المختصة بهذا الشأن،وكان لحلها تأثير كبير على مستوى التعاون بين الوزارات،والدليل واضح في تدني مستوى التعاون بين وزارتي النفط والكهرباء وكأنه صراع بين دولتين. "الصميدعي" يؤشر على ان سوء ادارة وزارة النفط ادخلنا في استيراد مادة تركتها الدول منذ خمسينيات القرن الماضي ولجأت الى استخدام وقود اكثر امنا واقل خطورة على صحة المواطن. ويؤكد "الصميدعي" ان الكثير من دول العالم الفقيرة منها ايضا تعتمد في وقودها درجة عالية من الاتقاد حتى الصومال درجة اتقاد الوقود اعلى بكثير فيما موجود بالوقود المستخدم في العراق. "الصميدعي" يلفت الى ان العراق كان في سبعينيات القرن الماضي قد وضع ستراتيجية لبدائل هذه المادة ومع زيادة حقول النفط والاستخراجات زادت وتيرة العمل في المصافي لتغيير هذه المادة، حتى ان العراق استورد حوالي ٢٠٠ سيارة تعمل بالغاز السائل، لكن الحروب وسياسة صدام الدكتاتورية عادت بنا الى الوراء وتم التغاضي عن استبدال هذه المادة وظلت المصافي تكرر هذه السموم.ويتساءل " الصميدعي " عن عدم اعطاء وزارة النفط ستراتيجية لاستبدال هذه المادة وتغيير دول المنشأ التي يستورد منها الوقود او التحول بالمصافي الى تكرير مواد اقل خطورة.

> **وزارة الصحة:**
> **مادة الرصاص ثقيلة جدا وخطرة على صحة الانسان وتسبب امراضا كثيرة**

مخاطر صحية

من جهته قال الدكتور حسن مسلم، مدير قسم السيطرة على الامراض الانتقالية " لم تسجل حالات غريبة او غير طبيعية حول هذا الموضوع، حيث اني على اتصال دائم مع قسم السموم في مدينة الطب وهو المركز الرئيسي لمعرفة الحالات التي تسجل من جراء الاصابات بالسموم ". ويؤكد د. "مسلم" ان مادة الرصاص ثقيلة جدا وخطرة على صحة الانسان وهي تدخل اما عن طريق الاستنشاق او عن طريق الجهاز الهضمي بشكل مباشر، وان خطورتها في الاستنشاق او التعرض لها بجرعات قليلة وعلى اوقات طويلة، فيما تقل الخطورة بالحالة العكسية، ويشير انها تصيب الجهاز الهضمي والعصبي وخصوصا عند الاطفال كما انها تؤثر على الجهاز التناسلي وخصوصا عند الذكور، وتؤثر على النمو الطبيعي عند الأطفال،كما تسبب أمراض فقر الدم. وينوه الدكتور ان لديهم تنسيقا مع وزارة البيئة للحفاظ على مستوى مقبول لهذه المادة في الجو، ويؤكد ان لازيادة واضحة في نسبتها.

كما عبر المواطنون عن استيائهم من تكرر حالات الرشاوى والصفقات المريبة والتي تضر بالمصلحة العامة وتؤدي الى نتائج سلبية يكون المواطن ضحيتها، حيث يقول "حميد كاظم" (مدرس) كل البشر يعرف ان هذه المادة سامة وخطرة على صحة الانسان ولكن هناك من لايهتم لحياة المواطن بل بملء الجيوب بالدولارات.فيما قالت "رجاء محمد" (موظفة) المفسدون في دوائر الدولة وخصوصا المسؤولين الكبار هم السبب في جميع الكوارث التي تحل بالعراق، وكان من المفروض ان يراقب هؤلاء الاشخاص عن طريق البرلمان وعن طريق الاعلام،ويكشف فسادهم والرشاوى التي يتقاضونها، لو ان في البلد برلمانا حقيقياً المعارضة حاضرة فيه والتي ستكون الرقيب الحقيقي.

محـــطـــة وقـــــود في بـــغـــداد